تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري الواقع والأسباب

د. محـــمد صالـــي
جامعة محمد بن أحمد وهران 2(الجزائر)

الملخص:

شهدت الجزائر تحولات كثيرة مست مختلف جوانب الحياة، و منها الجانب الاجتماعي الذي تغير كثيرا و أثر على الأسرة في نشأتها و تأسيسها، و من الأمور التي أصبحت بارزة في هذا الجانب تأخر سن الزواج الأول الذي عرفه المجتمع الجزائري في السنوات الأخير و أصبح يشكل ظاهرة تحتاج الى دراسة نظرا لمخلفاتها، حيث انتقل متوسط سن الزواج الأول للذكور من 23.8 سنة عام 1966 الى 32.9 سنة عام 2008 و انتقل بالنسبة للإناث من 18.3 سنة عام 1966 الى 29.1 سنة عام 2008، و كان ذلك نتيجة لعوامل كثيرة اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، تربوية و سياسية تستوجب تسليط الضوء عليها من خلال معرفة الواقـــع و طرح البدائل الملائمة للتخفيف من حدتها.

الكلمات المفتاحية: سن الزواج، المجتمع الجزائري، العنوسة، التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

Le retard de l'âge au mariage dans la société algérienne, fait et causes

Résumé :

L'Algérie a vu de nombreuses changements qui ont touché divers aspects de la vie, dont l'aspect social qui a beaucoup changé et a fait un impact sur la famille, surtout dans sa création, parmi les choses qui sont devenues importants l'âge au premier mariage dans la société algérienne au cours des dernières années qui est devenu un phénomèneremarquable àbesoin d'étude en raison de ses abats, où il connaissait un changementpour les hommesallons de 23,8 ans en 1966 à 32,9 ans en 2008 et pourallons pour les femmes de 18,3 ans en 1966 à 29,1 ans en 2008, ce changement est le résultat de nombreux facteurs, sociaux, économiques, culturels, éducatifs et politique, Ce qui nécessite une bonne connaissance de la réalité et de proposer des alternatives Appropriés pour soulager.

Mots clés : L'âge du mariage, la société algérienne, célibat, changements sociales et économiques.

Delayed of The age of marriage in Algerian society reality and reasons

Abstract :

Algeria has witnessedmany changes in various aspects of life, including the social aspect which has changed, and he has a lot impact on the family in itsinception and establishment. One of the prominent issues in this regard is the delay of the first marriage âge that Algerian society has known in recentyears. The averageage of first marriage for males wentfrom 23.8 yearsin 1966 to 32.9 yearsin 2008. For femalesitmovedfrom 18.3 yearsin 1966 to 29.1 yearsin 2008. This was the result of many social, economic, cultural, educational and politicalfactors must behighlightedthroughknowledge of reality and the introduction of alternatives To mitigatethem.

Key words: age of marriage, Algerian society, spinsterhood, social and économico transformations

مقدمة:

يحتل موضوع الأسرة، واقعها، وظائفها، مشكلاتها، بنيتها، أنساقها وتكوينها مكانا مهما في الدراسات الديموغرافية والاجتماعية و التربوية، و لتكوين الأسرة لابد من الزواج الذي يعد الدعامة والركيزة الأولى لتأسيسها وتحقيق الأمومة والأبوة، و بالتالي صناعة الأجيال، كما يعتبر من اهم النظم الاجتماعية التي تحافظ على توازن و تماسك واستقرار المجتمعات، فمن خلاله يشعر كلا الجنسين بالسكن الروحي و الطمأنينة، و به تقوى الروابط الاجتماعية و يحفظ النسل، كما يجنب الفرد و المجتمع الكثير من الآفات الاجتماعية التي من شأنها أن تهدم و تفكك البنية الأسرية، و بالرغم من أهمية الزواج للفرد و المجتمع على حد سواء، إلا أن التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و السياسية والتربوية قد أدت الى إحداث تغيرات هامة في نظامه من حيث السن، الأسلوب، الاختيار، المراسيم، السكن،.....الخ، الأمر الذي أدى الى انتشار ظاهرة العنوسة بين النساء و التعزب بين الرجال.

يعد الزواج النواة الأولى لتشكيل الأسرة، فالزواج نظام مدني و ديني يربط الرجل بالمرأة وفق علاقة شرعية أقرها الدين، ووفق المعايير المتعارف عليها، حيث أنه الدعامة و الركيزة الأولى في الأمومة و الأبوة وصناعة الأجيال، كما قال النبي صلى الله عليه و سلم: "تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة"، وفي نفس الوقت هو سكن نفسي وجسدي وروحاني، كما جاء في قوله تعالى : "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها و جعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون" (سورة الروم :21).

و لقد أولت المجتمعات اهتماما كبيرا للزواج نظرا لأهدافه الاجتماعية، والثقافية، و التربوية، وهذا فضلا عن الأهداف الخاصة، حيث تعددت سماته من مجتمع إلى آخر، ومن أبرزها الزواج المبكر، كما حث علـــيه الدين الإسلامي الحنيف، و ذلك في قـــوله عليه الصلاة و السلام: "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ....."، و لكن لم يعد الزواج في متناول الشباب كما نص الدين الإسلامي الحنيف، حيث انتشرت العزوبة و العنوسة في المجتمع و تأخر سن الزواج لدى الجنسين، وهذا يرجع إلى التغيرات التي طرأت هذا النظام نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية و ثقافية و حتى سياسية و تربوية.

وأصبح تأخر سن الزواج عند الشباب والذي تسبب في انتشار ما يسمى بظاهرة العنوسة في مجتمعاتنا العربية يشكل خطرا كبيرا ومتعدد الجوانب والأشكال، والتي لها أسبابها ومخلفاتها التي تختلف من مجتمع لآخر، حيث تعد عائقا لنموه وتقدمه، وربما تساهم لا محالة في تفككه وانهياره إذا لم يتم مواجهتها بحلول واقعية وإصلاحية.

لقد تعرض المجتمع الجزائري لتغيرات عديدة اجتماعية و أسرية و اقتصادية خلال العقود الأخيرة، نتيجة التحضر والتحولات الاقتصادية والأوضاع الأمنية و التطورات التكنولوجية السريعة و غيرها من المسببات التي سنعود لها بالتفصيل، كلها أثرت في النظرة الى الزواج باعتباره بعدا مهما من أبعاد النظام الأسري في مجتمعنا، وقد عرف انتشارا واستفحالا لمشكلة تأخر سن الزواج وارتفاع عدد العزاب والعوانس بعدما كان يعرف بتبكيره في الـــــــزواج وقلة عدد العزاب والعوانس.

و قد كشفت الأرقام المقدمة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات أن نسبة العزوبية في الجزائر بلغت 30% في أوساط السكان الذين يفوق سنهم15 عاما أي أن 9 ملايين جزائري من الجنسين هم من العزاب، و بلغت نسبة العزوبة في صفوف الرجال 32.5% و هو ما يعادل 5 ملايين أعزب في حين قدرت في صفوف النساء فوق 15 سنة بـــ 27 % أي نحو 4 ملايين عزباء مما أطلق عليها بدولة العزاب.[1]

و مما سبق نطرح التساؤل التالي:

- **ما هو واقع تأخر سن الزواج في المجتمع الجزائري، و ما هي العوامل و المسببات التي أدت الى هذا الوضع؟**

سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع تأخر سن الزواج في الجزائر من خلال الأرقام المقدمة من الهيئات الرسمية، و تأتي أهمية هذه الدراسة من انها محاولة للكشف عن الأسباب التي تكمن وراء هذا التأخر الذي كانت له عديد المخلفات، مع محاولة لإعطاء الحلول المناسبة والفاعلة التي تتوافق مع مجتمعنا.

أولا- تحديد المفاهيم: قبل البدء في دراسة هذا الموضوع، لابد من المرور على عنصر مهم هو ضبط المفاهيم الأساسية للموضوع من خلال التعريفات المختلفة التي قدمت لها في مختلف المجالات.

✓ **مفهومالزواج:**

- مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها و أحكامها و قوانينها التي تختلف من حضارة الى أخرى، ويبرز وجودها المجتمع، و تستمر فترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها البالغان إنجاب الأطفال، و تربيتهم تربية اجتماعية وأخلاقية و دينية يقرها المجتمع و يعترف بوجودها و أهميتها[2].
- **الزواج** هو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الأسرة في أي مجتمع من المجتمعات، و هو يمثل ضرورة بيولوجية واجتماعية في حياة الانسان، و يختلف الزواج لدى الانسان عنه لدى الكائنات الأخرى في أنه لدى الكائنات الحية بيولوجي بحت و يطلق عليه في العادة التوالف أو التزاوج، في حين أنه لدى الانسان نظام اجتماعي يتأثر بالجانب البيولوجي.[3]
- و قد أخذ الزواج تعريفا في قانون الأسرة الجزائري في المادة 14 منه و التي تقول: "أنه عقد يتم بين الرجل و المرأة على الوجه الشرعي، و من أهدافه تكوين أسرة أساسها المودة و الرحمة و التعاون و إحصان الزوجين و المحافظة على الأنساب"[4].
- و يعرفه الشيخ أبو بكر الجزائري بأنه "عقد يبيح استمتاع أحد الزوجين بصاحبه، و إن تم وفق شروط أربعة هي: الولي، المهر، الصيغة و الشهود، و تكملة الزواج، و يجب عند الحوف من الوقوع في الحرام، و يسن إن وجدت رغبة فيه، أو في ابتغاء الولد، فائدته إحصان الزوجين و تكثير النسل، و به تحفيظ الانسان"[5].
- يعرف الزواج حيث القاموس الديموغرافي لرولان بريسا بأنه: "إبرام عقد بين رجل وامرأة على النحو المنصوص عليه في القانون أو العرف. نتحدث على التوالي عن الزيجات الشرعية والزواج القانوني مع مراعاة الاختلاف بينها و بين ما يسمى بالزواج العرفي. ويحدد لكل من الجنسين إذا كان الزواج الأول أو إعادة زواج. تستخدم كلمة الزواج لتسمية "حدث الزواج"، كما تستخدم أيضا للدلالة على العقد ما دام لا يزال قائما و موجودا. فمن هذا المنطلق نحن نتكلم على سبيل المثال، عن الخصوبة الزواجية. فالزواج هو غالبا ما يكون نقطة انطلاق لحركية ظاهرة الخصوبة، وإدراجه لدراسة هذه الظاهرة يعد أمرا أساسيا".[6]

✓ **تحديد سن الزواج:**

- "تختلف المجتمعات عادة في تحديد السن الملائمة للزواج، سواء كان ذلك على صعيد الاناث أم الشباب، فضلا عن تأثر ذلك بالمناخ عادة و طبيعة البيئة، ففي المناطق الحارة يكون بلوغ البنت مبكرا، حيث تبلغ البنت مبلغ النساء في سن التاسعة أو العاشرة، و يبلغ الصبي الحلم في سن الثانية عشرة أو الثالثة عشر من عمر البنت، و الى السابعة عشر الى الثامنة عشر من عمر الفتى، بينما يختلف الأمر عنه في المناطق المعتدلة"[7].

- **سن الزواج اجتماعيا:** و هو العمر الذي يبلغ به النمو النفسي و الاجتماعي للإنسان، الدرجة التي تمكنه من إدارة الأسرة اقتصاديا و اجتماعيا و ممن تربية الأطفال بمستوى يفوق فوق الوسط، و هذه القضية تحتاج الى ملاحظات ميدانية و استشارات المختصين و الاجتماعيين النفسانيين".[8]
- **سن الزواج ديموغرافيا:** يعتبر متوسط سن الزواج في المجتمع هو المؤشر الوحيد الذي نقيس به تأخر أو تقدم سن الزواج، و يتأثر هذا المتوسط حسب المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، كما يعرف تباينا بين الأوساط الريفية و الحضرية، و لذلك عرف تطورا منذ القدم في ارتفاعه عند الذكور و عند الاناث[9].
- **سن الزواج قانونيا:** و هو العمر الذي تعترف به القوانين أو الأنظمة بأنه العمر الذي يصل فيه تطور الانسان لدرجة أنه أصبح مالكا للأهلية و يستطيع ابرام العقود و منها عقد الزواج.

تطورت النصوص التشريعية في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية و بعدها، حيث صدر في 02 ماي 1930 النص الذي تضمن تحديد السن القانوني للزواج بـــ 15 سنة للجنسين معا، تبعه نص آخر بتاريخ 1959/02/04 حدد بموجبه في مادته الخامسة سن الزواج بـــ 18 سنة للرجل و 15 سنة للمرأة، مع وجود استثناءات تكون بأمر من السلطة القضائية.

أما بعد الاستقلال و في 1963/06/09 فقد حدد قانون الأحوال الشخصية سن الزواج بـــ 18 سنة للرجل و 16 سنة للمرأة، و للقاضي أن يرخص للزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة، و بقي هذا القانون ساري المفعول حتى تم إصدار قانون الأسرة الجزائري لسنة 1984، و الذي حدد بموجبه سن الزواج بالنسبة للرجل بـــ 21 سنة و المرأة بـــ 18 سنة.

و جاء في المادة الساعة من الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فيبراير 2005 من قانون الأسرة الجزائري بأنه: "تكتمل أهلية الرجل و المرأة في الزواج بتمام 19 سنة، و للقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة، متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج، و يكتسب الزوج القاصر أهلية التقاضي فيما يتعلق بآثار عقد الزواج من حقوق و التزامات"[10].

أما فيما يخص الاتفاقيات الدولية فقد وقعت الجزائر على اتفاقية حقوق الطفل و اتفاقية سيداو و اللتان تحددان السن الأدنى للزواج بـــ18 سنة لكلا الجنسين.

✓ **مفهوم العنوسة:**

- جاء في التعريف اللغوي أن العنوسة من عنس، أي عنست البنت عنسا و عنوسا: أي بقيت طويلا بعد بلوغها دون زواج، فهي عانس، و الجمع عوانس[11].
- تعد العنوسة أحد أشكال الاعاقة الاجتماعية[12]، و الاعاقة الاجتماعية هي "ظاهرة اجتماعية يحددها المجتمع بمعاييره الخاصة على فئات اجتماعية معينة أوقعتهم الظروف الاجتماعية المحيطة بهم في أوضاع و مكانات اجتماعية يصفها المجتمع بالدونية او الوضاعة الاجتماعية"[13]
- هناك من يعرفها بأنها تأخر زواج المرأة أو عدم زواجها في سن الزواج و اقترابها من سن اليأس.

✓ **تحديد سن العنوسة:**

- يعتبر تحديد سن العنوسة مختلف فيه بين الناس فيما بينهم و المجتمعات فيما بينها، فمنهم من يعد الفتات عانسا إن بلغت سن الثلاثين، و منهم من لم يعدها و إن بلغت أكثر من ذلك، حتى الفقه الاسلامي نفسه فهذا ابن رشد يقول: "فأما الذي يحكم له بالسفه و إن ظهر رشده فهو الصغير الذي لم يبلغ، و البكر ذات الأب، و الوصي ما لم تعنس

على مذهب من يعتبر التعنيس. و اختلف في حده اختلافا كثيرا من دون الثلاثين الى الستين"[14]، فحتى الفقهاء اختلفوا في حده لدرجة أن من تحت الستين تعتبر غير عانس.

- هناك من يعرفها بأنها المرحلة العمرية التي تتخطى بها المرأة سن الزواج المتعارف في المجتمع، أو بأنها المرحلة العمرية التي يبدأ جسد المرأة بفقدان خصائصه الأنثوية الجاذبة للجنس الآخر، و تقل احتمالات قدرة المرأة على الانجاب و بداية التغيرات الهرمونية و النفسية و العصبية للمرأة.

ثانيا- واقع تأخر سن الزواج في الجزائر: لقد عرف المجتمع الجزائري تحولات كثيرة على الصعيد الاجتماعي، و معه تغيرت الكثير من العادات و التقاليد و القيم التي كانت سائدة، و بعضها انقرض أو يكاد، و ذلك راجع للعديد من المسببات، حيث سنتطرق بهذا الخصوص لعرض التغيرات التي مست مؤشرات ظاهرة الزواجية في الجزائر، من خلال الأرقام المقدمة من الجهات الرسمية.

- **الحالة الزواجية في الجزائر:** عرفت الحالة الزواجية للأفراد في المجتمع الجزائري تغيرات عديدة يمكن ملاحظتها تبعا للإحصائيات المختلفة للتعدادات السكانية التي تم إجراؤها، و كان ذلك نتيجة العديد من العوامل التي أثرت في تغير العادات و التقاليد و القيم التي كانت سائدة في العائلة الجزائرية.

الجدول رقم(01): توزيع نسب السكان الأكثر من 10 سنوات حسب الحالة العائلية والجنس في الجزائر حسب التعدادات السكانية.

الحالة الزواجية	1966		1977		1987		1998		*2008	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
العزاب	25.3	9.2	37.1	21.8	45.2	31.47	69.0	61.8	51.1	41.6
المتزوجين	71.4	69.7	60.7	62.3	53.4	56.22	30.3	31.8	47.9	49.4
الأرامل	1.3	3.0	1.4	0.9	2.41	2.41	0.3	1.2	0.6	7.0
المطلقين	2.0	18.1	0.8	13.0	0.84	9.9	0.4	5.1	0.4	1.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

(*) حسابات شخصية، نسب السكان 15 سنة فما فوق.

إن تطور الحالة الزواجية منذ سنة 1966 قد عرف تراجعا ملحوظا في نسب المتزوجين للجنسين معا وصلت الى قرابة النصف حتى سنة 1998، حيث تراجعت النسبة بالنسبة للذكور من 71.4% سنة 1966 الى 30.3% سنة 1998، أما الاناث فمن 67.7% سنة 1966 الى 31.8% سنة 1998، كما شهدت نسب العزاب ارتفاعا ملحوظا و مستمرا خلال نفس الفترة، و يمكن تفسير ذلك بالأوضاع التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال و التي عرفت ارتفاعا كبيرا في معدلات الخصوبة و انخفاضا مستمرا لمعدلات الوفيات، إضافة الى التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي مست المجتمع الجزائري، أما بعد سنة 1998 الى 2008 فقد شهدت نسب المتزوجين ارتفاعا ملحوظا رافقها انخفاض في نسب العزاب، و يرجع ذلك الى ارتفاع عدد الزيجات ابتداء من سنة 2000 نتيجة تحسن الوضع الأمني و الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر بعد ويلات العشرية السوداء، أما حسب الجنس فنلاحظ أن نسبة العزاب كانت الأكبر دوما بالنسبة للذكور بفارق بين الجنسين تقلص من 16.1 سنة عام 1966 الى 9.5 سنة عام 2008.

بالنسبة للمطلقين و الأرامل، يمننا القول بأن نسبة الأرامل كانت اكبر بالنسبة للاناث في تعداد 1966 نتيجة الثورة التحريرية و مخلفاتها، لتتقلص فيما بعد حتى سنة 1998 و تنتقل من 3.0% الى 1.2% على التوالي، و تعود للارتفاع بنسب مضاعفة و تصل الى 7.0% سنة 2008، و يمكن تفسير ذلك بكثرة حوادث العمل و حوادث المرور و الأمراض إضافة الى مخلفات الأزمة الأمنية، فيما يتعلق بالمطلقين نلاحظ أن النسبة كانت منخفضة بين الذكور حيث

قدرت سنة 1966 بـــ2.0% لتنتقل الى 0.4% سنة 2008، أما عند الاناث فالنسبة كانت مرتفعة و بدأت في التراجع حيث انتقلت من 18.1% سنة 1966 الى 1.9% سنة 2008، و هذا راجع الى إعادة الزواج التي تنتشر أكثر بين الذكور.

الجدول رقم(02): توزيع نسب السكان من 15 سنة فما فوق حسب الحالة الزواجية و الجنس و السن حسب تعداد 2008.

الفئات	الذكور					الاناث				
العمرية	أعزب	متزوج	مطلق	ارمل	غ.م	أعزب	متزوج	مطلق	ارمل	غ.م
19-15	99.9	0.1	0.0	0.0	0.0	97.3	2.7	0.0	0.0	0.0
24-20	98.1	1.9	0.0	0.0	0.0	77.7	21.8	0.4	0.1	0.0
29-25	82.4	17.4	0.2	0.0	0.0	51.6	46.9	1.2	0.3	0.0
34-30	50.0	49.5	0.5	0.1	0.0	34.7	62.4	2.1	0.8	0.0
39-35	24.3	74.8	0.7	0.2	0.0	23.3	71.9	3.0	1.7	0.0
44-40	10.3	88.7	0.8	0.2	0.0	12.8	80.1	3.7	3.7	0.0
49-45	4.8	93.9	0.9	0.4	0.0	6.7	82.9	4.0	6.3	0.0
54-50	2.3	96.5	0.6	0.6	0.0	4.1	81.8	3.6	10.4	0.0
59-55	1.4	97.0	0.6	0.9	0.0	2.6	77.4	3.4	16.5	0.1
64-60	1.0	96.9	0.5	1.6	0.0	1.7	70.6	2.8	24.8	0.1
69-65	0.8	96.1	0.5	2.7	0.0	1.2	60.0	2.3	36.2	0.2
74-70	0.8	94.4	0.5	4.3	0.0	1.2	47.3	1.8	49.5	0.2
79-75	0.8	91.3	0.5	7.4	0.0	1.4	33.6	1.6	63.0	0.3
84-80	1.0	86.6	0.4	11.9	0.1	1.5	20.9	1.4	75.7	0.5
85+	1.0	78.4	0.8	19.8	0.1	1.5	12.2	1.3	84.5	0.5
المجموع	**51.1**	**47.9**	**0.4**	**0.6**	**0.0**	**41.6**	**49.4**	**1.9**	**7.0**	**0.1**

Source :Nacer-Eddine HAMMOUDA, Kahina CHERIFI FEROUKHI, « La Nuptialité en Algérie : quelle transition ? », 6ème congré international de la population, 27sptembre au 02 octobre 2009, Marrakech, Maroc, http://iussp2009.princeton.edu/papers/93174

أدى تأخر سن الزواج في الجزائر الى تباين نسب الزواج بين الفئات العمرية للجنسين، فحسب بيانات تعداد 2008 يمكن أن نلاحظ بأن نسبة المتزوجين ترتفع أكثر لدى الاناث منها لدى الذكور، حيث أنها بلغت في الفئة العمرية (20-24) 21.8 % في حين بلغت 1.9% للذكور بفارق كبير جدا و هذا راجع لتبكير الزواج بالنسبة للإناث عنه لدى الذكور، بعدها تبدأ النسبة في الارتفاع بشكل متواصل لتبلغ أقصاها بالنسبة للإناث في الفئة العمرية (45-49) سنة حيث وصلت الى 82.9%، لتبدأ في التراجع بعدها و ذلك بسبب ترمل الكثير منهن كما تبينه نسب الترمل التي تبدأ ترتفع باستمرار ابتداء من الفئة العمرية (50-54) سنة. أما بالنسبة للذكور فإن نسب المتزوجين تبدأ في الارتفاع المستمر ابتداء من الفئة العمرية (25-29) حيث بلغت 17.4% لتصل الى اعلى قيمة لها في الفئة العمرية (55-59) بنسبة 97.0%، لتبدا بعدها في التراجع ببطء على العكس بالنسبة للإناث، ويرجع ذلك الى طبيعة المجتمع حيث أن سن الزواج بالنسبة للرجل غير محدد ويمكنه إعادة الزواج في حالة الترمل، بينما بالنسبة للإناث الأمر فيه الكثير من الصعوبة خاصة بالنسبة للواتي تقدمن في السن أو ترملن، فإن احتمالات الزواج تنخفض كثيرا.

إن الحديث عن العزوبة النهائية و التي تتعلق بمن وصلوا سن الخمسين سنة بدون زواج يبقى هامشيا نظرا للنسبة الضئيلة والتي تقدر بـــ 3.2% من إجمالي السكان، حيث نجدها مرتفعة لدى الاناث أكثر منها لدى الذكور، وقد بلغت 4.1% مقابل 2.3% على التوالي، ومما يمكن أن يفسر ذلك بعدم امكانية الحصول على سكن أو شغل أو الاصابة بالإعاقة بالنسبة للذكور أو عدم وجود خاطب بالنسبة للإناث وغيرها من الأسباب التي قد أدت الى بقاء هؤلاء

بدون زواج. إن النسبة المرتفعة للعازبات في الفئة العمرية (40-44) سنة قدرت بـــ 12.8% وهي نسب معتبرة يمكن تفسيرها بأنهن كن ينتمين الى الفئة العمرية (25-29) سنة سنوات التسعينات حيث كان الوضع الأمني و الاقتصادي متدهورا في الجزائر، و هو ما كان له الأثر الواضح على هذه الفئة فيما بعد.

- **تطور عدد الزيجات و المعدل الخام للزواج في الجزائر:** تعتبر ظاهرة الزواج من المواضيع التي لها أهمية بالغة في دراسة المجتمعات، وذلك لارتباطها اجتماعيا بالعادات والتقاليد والقيم، وديمغرافيا لعلاقتها بمؤشر الخصوبة الذي يؤثر بدوره على التركيبة السكانية و على الهرم السكاني.

الجدول رقم(03):تطور عدد الزيجات و المعدل الخام للزواج في الجزائر.

السنوات	عدد الزيجات	المعدل الخام للزواج	السنوات	عدد الزيجات	المعدل الخام للزواج
1966	61467	5.11	2000	177548	5.84
1972	85422	6.02	2001	194273	6.29
1977	124421	7.29	2002	218620	6.97
1982	125222	6.30	2003	240463	7.55
1986	128802	5.70	2004	267633	8.27
1987	137624	5.95	2005	279548	8.50
1990	149345	5.97	2006	295295	8.82
1991	151467	5.91	2007	325485	9.55
1992	159380	6.07	2008	331190	9.58
1993	153137	5.69	2009	341321	9.68
1994	157954	5.38	2010	344819	9.58
1995	152786	5.45	2011	369031	10.05
1996	156870	5.49	2012	371280	9.90
1997	157831	5.43	2013	387947	10.13
1998	158298	5.36	2014	386422	9.88
1999	163126	5.45	2015	369074	9.24

المصدر: الحوصلة الاحصائية(1962-2011)، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

شهدت الفترة 1966-1977 ارتفاعا في معدلات الزواج وذلك راجع إلى الحاجة إلى تعويض الوفيات الحاصلة خلال الفترة الاستعمارية، خاصة و أن السن القانوني للزواج سنة 1963 كان قد حدد بـــ 16 سنة للنساء و 18 سنة للرجال، حيث انتقل المعدل الخام للزواج من 5.11‰ سنة 1966 الى 7.29‰ سنة 1977، ليبدأ في التراجع بين 1977-1987، و ذلك راجع إلى الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منتصف الثمانينات و خاصة الانخفاض الكبير والمفاجئ في أسعار النفط الذي يعد المصدر الرئيسي لمداخيل الجزائر، و ما نتج عنها من بطالة و أزمة سكن، تسريح العمال،.....الخ، حيث انخفض المعدل إلى 5.95‰ سنة 1987.

استمر انخفاض معدل الزيجات في الجزائر حتى نهاية سنوات التسعينات، حيث قدر سنة 1999 بـــ 5.44‰، وذلك راجع إلى الوضعية الاقتصادية والسياسية الصعبة التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة، و ما صاحبها من انهيار في القدرة الشرائية، بالإضافة الى الحالة الأمنية و عدم الاستقرار التي شهدتها البلاد والتي أثرت سلبا على الجانب الاجتماعي للأفراد.

بدأ معدل الزواج في الارتفاع تدريجيا ابتداء من سنة 2000، حيث قدر آنذاك بـــ 5.84‰، ليستمر في منحى تصاعدي إلى أن بلغ قرابة ضعف ما كان عليه وذلك سنـــة 2013 بمعدل قدر بـــ 10.13‰ وهي أعلى قيمة سجلت له، ويفسر ذلك بالتحسن الملحوظ في تحسن الوضع الاقتصادي نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار البترول التي وفرت

احتياطي صرف معتبر، إضافة الى التحسن الملحوظ في الوضع الأمني و السياسي الذين انعكسا ايجابا على الجانب الاجتماعي.

- **تطور سن الزواج الأول في الجزائر:** يعتبر سن الزواج الأول مؤشرا هاما في دراسة ظاهرة الزواجية، لذا سنحاول القاء نظرة عن هذا المؤشر في بعض الدول العربية قصد اجراء مقارنة و معرفة مدى انتشار هذا الوضع بين مختلف الدول.

الشكل رقم(01): متوسط سن الزواج الأول في بعض الدول العربية.

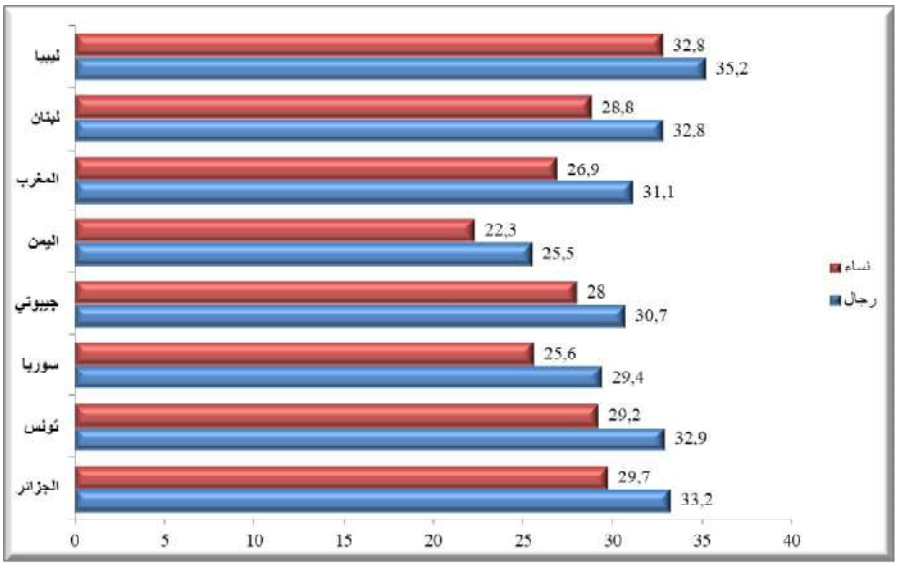

المصدر:جامعة الدول العربية، المشروع العربي للصحة، 2008.

تأثر متوسط سن الزواج الأول في الدول العربية نتيجة حركة التغيرات الشاملة التي شهدتها المجتمعات العربية والتي أثرت عليه مباشرة، و يمكن ارجاع ذلك بالتحديد الى العديد من العوامل، خاصة ارتفاع المستوى التعليمي، ووصول الاناث الى مراحل متقدمة فيه، يضاف لها خروج المرأة للعمل و استقلالها المادي عن الرجل، إضافة الى تكريس حقوق المرأة في كل المجالات، مما أثر على الكثير من القيم التي كانت سائدة، و تحولت الى ثقافة الحداثة و الحرية الشخصية.

يمكننا القول بأن تأخر سن الزواج الأول في معظم المجتمعات العربية قد أصبح بارزا باختلاف مستوياتها، حيث أننا نجد أن هذا المؤشر قد تجاوز في جل الدول بالنسبة للرجال 30 سنة عدا اليمن التي يقدر بها بـــ 25 سنة، و ذلك راجع الى ظاهرة الزواج المبكر التي تعرف انتشارا واسعا في هذه الدولة، أما بالنسبة للنساء، فنجد أن متوسط العمر عند الزواج الأول يتجاوز 27 سنة في الغالب، باستثناء اليمن التي سجلت متوسط عمر يقدر بـــ 22 سنة للأسباب نفسها التي ذكرت سابقا، في حين نجده مرتفع مثلا في ليبيا أين بلغ 32.8 سنة، و على العموم يمكننا القول بأن متوسط العمر عند الزواج الأول قد سجل ارتفاعا في العمر للجنسين معا و في معظم الدول العربية نتيجة للكثير من العوامل التي سبق الاشارة اليها.

الشكل رقم(02): تطور متوسط العمر عند الزواج الأول حسب الجنس في الجزائر.

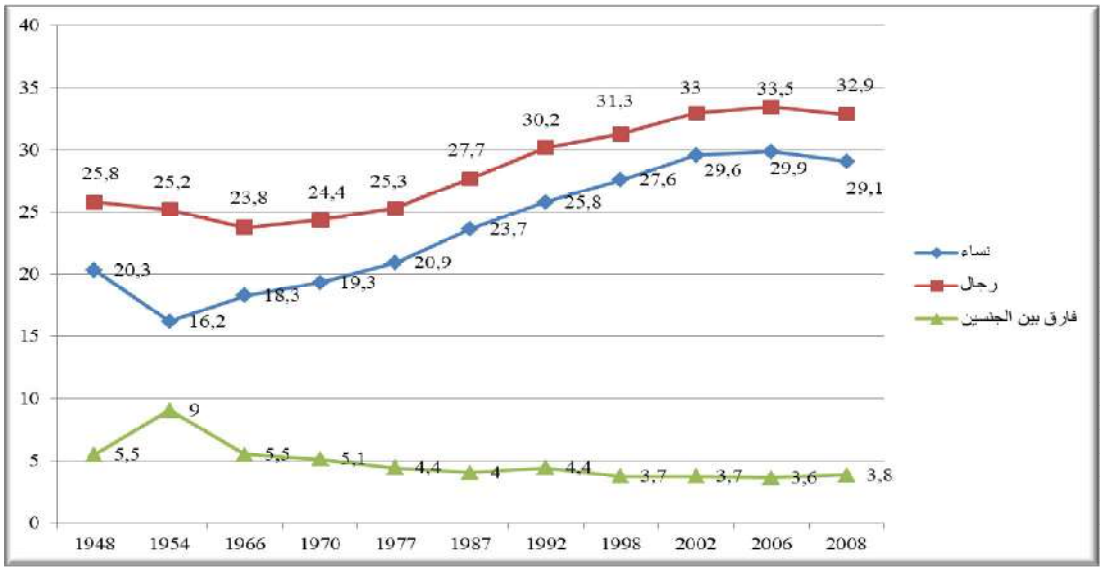

المصادر: الديوان الوطني للإحصاء – الاحصاء العام للسكان و السكن، التحقيق الوطني حول صحة الأسرة 2002، التحقيق الوطني متعدد المؤشرات 3- الجزائر2006.

لقد عرف تطور سن الزواج الأول في الجزائر حسب الجنس ارتفاعا مستمرا، وذلك راجع إلى التحولات التي شهدتها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، حيث كان يتراوح العمر المتوسط للزواج الأول قبل الاستقلال في حدود 25 سنة للرجال، أما النساء فقد شهد هذا المؤشر انخفاضا ملحوظا بين سنتي 1948 و 1954 حيث انتقل من 20 سنة الى 16 سنة، في حين أنه بعد الاستقلال يمكننا القول بأن هذا المؤشر قد شهد ارتفاعا مستمرا لكلا الجنسين، حيث انتقل بالنسبة للذكور من 18.3 سنة 1966 الى 33 سنة عام 2008 بفارق كبير يقارب 15 سنة، أما بالنسبة للإناث فقد ارتفع من 23.8 سنة عام 1966 ليصل الى 29.1 سنة عام 2008 بفارق 05 سنوات، وما يمكن ملاحظته أيضا هو استقرار متوسط سن الزواج عند مستوى معين ابتداء من سنة 2002 لكلا الجنسين معا، كما أن الفرق بين متوسط عمر الزواج الأول للجنسين قد تراجع (11 سنة بالنسبة للنساء و أكثر من 09 سنوات للرجال منذ 1966)، الشيء الذي يعكس التغيرات العميقة التي شهدها المجتمع و خاصة تغير نمط الحياة والعادات و التقاليد التي كانت سائدة في العائلات التقليدية، وخاصة بالنسبة للإناث بالتبكير في تزويجهن، عكس ما هو عليه الوضع الآن، و بالأخص مع ارتفاع المستوى التعليمي وامكانية بلوغ مستويات عليا في هذا المجال، و يعتبر ذلك أحد العوامل التي ساهمت في التقليص المحسوس من مستويات الانجاب.

الجدول رقم(04): تطور معدلالسن عن الزواج الأول حسب الجنس ومنطقة السكن في الجزائر.

مصدر البيانات	معدل العمر عند الزواج الأول	
	ذكور	إناث
التعداد العام للسكان و السكن 1977	**25.3**	**20.9**
المدن الحضرية	26.9	22.4
المناطق الحضرية (بما في ذلك المدن الحضارية)	27.3	23.1
ريفي	24.3	19.8
مسح حول اليد العاملة 1984	**27.4**	**22.1**
مسح حول اليد العاملة 1985	**27.6**	**22.2**
الاحصاء العام للسكان و السكن 1987	**27.7**	**23.7**
حضري	28.8	24.8
ريفي	26.4	22.3
مسح حول صحة الأم و الطفل 1992	**30.2**	**25.8**
حضري	31.2	26.9
ريفي	28.9	24.6
الاحصاء العام للسكان و السكن 1998	**31.3**	**27.6**
حضري	31.9	27.9
ريفي	30.3	26.9
مسح وطني بمؤشرات متعددة الجزائر 2006 MICS	**33.5**	**29.9**
حضري	34.2	30.0
ريفي	32.6	29.7
الاحصاء العام للسكان و السكن 2008	**32.9**	**29.1**
حضري	33.1	28.9
ريفي	32.4	29.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الفصل الثاني، ص49.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تحولات على أصعدة عدة أدت إلى تغير نمط الحياة من ريفية إلى حضرية، و نشأت عدة مناطق ومدن وتجمعات سكنية أصبحت تسمى بالحضرية، حيث أصبحت الحياة معقدة عما تشهده الحياة الريفية، و أصبح هامش الحرية متاحا أكثر للجنسين معا في اختيار طريقة و ظروف العيش خاصة فيما يتعلق بالزواج.

يمكن القول بأن متوسط سن عند الزواج الأول قد عرف تباينا بين المناطق الريفية والحضرية، و قد كان أعلى في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية، كما ان الفارق بين الجنسين في تراجع خاصة لدى النساء، حيث انتقل هذا المعدل بالمناطق الحضرية بالنسبة للذكور من 27.3 سنة عام 1977 الى 33.1 سنة عام 2008 بفارق يقدر بـ 5.8 سنة، أما بالنسبة للإناث فقد انتقل المعدل من 23.1 سنة عام 1977 الى 28.9 سنة عام 2008 بفارق يقدر بـ 5.8 سنة، و هو نفس الفارق مع الذكور بالمناطق الحضرية، أما بالمناطق الريفية فقد انتقل المعدل بالنسبة للذكور من 24.3 سنة عام 1977 الى 32.4 سنة عام 2008 بفارق 8.1 سنة، أما بالنسبة للإناث بالمناطق الريفية فقد انتقل

المعدل من 19.8 سنة عام 1977 الى 29.5 سنة عام 2008 بفارق يقدر بـــ 9.7 سنوات، و الملاحظ هنا أن الفـــارق بين السنتين المذكورتين كان أكثر في المناطق الريفية، و هو ما يشير الى تقلص الفارق بين الريـــف و الحضـــر فيمـــا يتعلق بالسن الأول عند الزواج، حيث نجده يقدر بـــ0.7 سنة عام 2008 بعدما كان 03 سنوات عام 1977، و يرجـــع ذلك الى التقارب في الأوضاع الاجتماعية و نمط الزواج بين الريف و الحضر.

إضافة الى ما سبق فإن هناك عواملا أخرى مشتركة يمكنها أن تؤثر على متوسط سن الزواج الأول، خاصة في ظل التحول الديمغرافي الذي تشهده الجزائر، وكذلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية كعمل المرأة مـــثلا، كـــل هـــذه العوامل أثرت على التغيرات في البنية حسب السن ومنها السن الأول عند الزواج.

الجدول رقم(05): تطور نسب الكثافة الزواجية (شدة الزواج)حسب الجنس في الجزائر.

السنوات	نساء	رجال
1948	97.8	96.0
1954	97.5	96.3
1966	98.5	97.6
1977	98.5	97.9
1987	98.6	97.6
1992	98.1	97.8
*1998	99.0	99.2
*2008	98.7	99.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. * حسابات شخصية.

تعتبر كثافة الزواج أو شدة الزواج واحدة من المميزات التي تعكس مخطط الزواج لدولة ما أو لمجتمع ما، وهي تمثل نسب الأشخاص الذين ينتهون بالزواج قبل بلوغ عتبة العزوبة النهائية أي 50 سنة تماما في غياب الوفاة. أثناء الاضطرابات الاقتصادية و السياسية التي عرفها المجتمع الجزائري، نجد أن الزواج مازال شبه معمم تقريبا، و شدته ثابتة نسبيا حيث وصلت كثافة الزواج حسب تعداد 2008 الى 98.7% بالنسبة للنساء 99.2% للرجال، و هي نسبة معتبرة.

ثالثا- أسباب تأخر سن الزواج في الجزائر: تعرف الجزائر منذ سنوات الثمانينات تأخر في سن الزواج من سنة إلى أخرى، و ذلك راجع إلى عدة أسباب وعوامل وتحولات اجتماعية، اقتصادية، تربوية وسياسية أثرت في ذلك، حيث يمكن تلخيص أهم تلك العوامل فيما يلي:

✓ **ارتفاع المستوى التعليمي:** شهدت الجزائر تحسنا كبيرا في عدد المتمدرسين في مختلف المستويات، خاصة مع اجبارية التعليم الذي تبنته الجزائر، مما أثر على سن الزواج الأول خاصة بالنسبة للإناث، حيث أن امكانية بلوغ مستويات عليا في التعليم العالي أصبت أكثر اتاحة، مما جعل فترة الدراسة تطول، إضافة الى تبوؤ المرأة العديد من المناصب العليا، مما أدى الى تأخر سن الزواج بالنسبة للإناث لسنوات عديدة مقارنة بما كانت عليه سابقا، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور متوسط السن عند الزواج الاول للجنسين حسب المستوى التعليمي في الجزائر (طريقة Hajnal) 1992-2006.

المستوى التعليمي	1992		2002		2006	
	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث
بدون مستوى	27.4	23.6	31	28.3	30.4	28.7
يقرأ و يكتب	29.7	25.6	32.2	28	/	/
ابتدائي	31	25.6	33.4	29.3	32.9	29.6
متوسط	30.9	29.9	33.2	30.7	33.9	29
ثانوي أو أكثر	31.6	30.3	35.5	33.2	34.8	33.2
المجموع	**30.3**	**25.9**	**33**	**29.6**	**33.5**	**29.8**

المصدر: EASME 1992، 2002EASF، MICS3 2006.

يمكننا القول بأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للجنسين ارتفع متوسط سن الزواج الأول، حيث وصل الفارق إلى 4.2 سنة بالنسبة للذكور و 6.7 سنة بالنسبة للإناث بين ذوي الأشخاص الذين ليس لديهم مستوى والذين لهم مستوى الثانوي فما فوق سنة 1992، في حين أن الفارق وصل إلى 4.4 سنة عند الذكور و4.5 سنة لدى الاناث لدى نفس المستويين السابقين سنة 2006.

فبالرغم من أن هناك فوارق في سن الزواج حسب المستوى التعليمي، إلا أنه يمكن القول بأن سن الزواج عند المتعلمين وغير المتعلمين يرتفع من سنة إلى أخرى، وهذا ما يدل على أن هناك عوامل أخرى غير المستوى التعليمي تؤثر في تأخير سن الزواج عند الجزائريين.

✓ **خروج المرأة للعمل:** من مظاهر التحول الثقافي الذي مس المجتمع هو خروج المرأة للعمل الذي ساهمبشكل كبير في تأخير سن الزواج وذلك لأن كثير من الرجال يرى أن العمل الأساسي للمرأةهو العمل المنزلي ورعاية الأبناء، وليس العمل خارج المنزل لصعوبة التوفيق بين الاثنين، كما أنه في بعضالأحيان يكون خروج المرأة للعمل خارج المنزل متعبا وطويلا مما قد يؤثر على استقرارالحياة الأسرية في نظر البعض، كما أن عمل المرأة قد أدى إلى حصول المرأة على نوع منالاستقلالية المادية الأمر الذي قد ضايق بعض الذين يفكرون في الزواج من امرأة عاملة خاصة عندما يشعرون بأن زوجاتهم قد لايحتاجون إليهم كثيرا، "و قد يكون لعمل المرأة تأثيرا في قرار زواجها، فعمل المرأة يقلل من اعتمادها على أسرتها وزوجها، كما أن خروج المرأة للعمل و اختلاطها بالرجال دعاها الى التفكير قبل الارتباط بأي شخص، كما أدى ذلك الى توفير فرص الاختيار أمام الفتاة في مرحلة عمرية معينة، مما قد يؤدي الى رفض كل من يتقدم لها، لأنها قد لا تعلم أيهم أفضل، و تضل تؤجل عملية الاختيار الأمر الذي قد يوصلها الى العنوسة"[15].

✓ **أزمة البطالة وسط الشباب:** تشكل البطالة عائقا كبيرا لدى الشباب لإتمام نصف دينهم خاصة من الذكور، فبعد تخرجهم يسعون طويلا في تحصيل منصب عمل قصد التحضير لزواجهم، مما يؤثر في تأخير سن زواجهم كما تبينه معطيات الديوان الوطني للاحصائيات(ONS) المتعلقة بتوزيع البطالة حسب الفئات العمرية:

الجدول رقم(07): توزيع البطالين حسب الفئات العمرية في الجزائر(2000-2013).

السنة	البطالين	الفئات العمرية				
		19-15	24-20	29-25	34-30	39-35
2000	عدد البطالين	640 136	761 933	554 975	254 264	112 245
	(%)	**25.49**	**30.35**	**22.10**	**10.13**	**4.47**
2001	عدد البطالين	393 441	687 958	578 984	280 890	155 896
	(%)	**16.82**	**29.41**	**24.75**	**12.01**	**6.6**
2003	عدد البطالين	329 136	666 872	509 289	245 568	133 532
	(%)	**15.84**	**32.09**	**24.51**	**11.82**	**6.43**
2004	عدد البطالين	256 907	505 378	462 633	206 447	104 297
	(%)	**15.37**	**30.23**	**27.68**	**12.35**	**6.24**
2005	عدد البطالين	205 417	481 169	398 779	176 666	84 257
	(%)	**14.18**	**33.22**	**27.53**	**12.20**	**5.82**
2006	عدد البطالين	166 414	369 982	333 483	170 394	91 115
	(%)	**13.41**	**29.82**	**26.88**	**13.73**	**7.34**
2007	عدد البطالين	175 245	421 404	393 024	187 488	93 151
	(%)	**12.75**	**30.6**	**28.59**	**13.64**	**6.78**
2008	عدد البطالين	140 000	388 000	348 000	149 000	69 000
	(%)	**11.98**	**33.19**	**29.77**	**12.75**	**5.9**
2009	عدد البطالين	125 000	342 000	320 000	142 000	65 000
	(%)	**11.66**	**31.90**	**29.85**	**13.25**	**6.06**
2010	عدد البطالين	116 000	349 000	336 000	140 000	58 000
	(%)	**10.79**	**32.43**	**31.23**	**13.01**	**5.39**
2011	عدد البطالين	95 000	342 000	323 000	134 000	74 000
	(%)	**8.95**	**32.20**	**30.41**	**12.62**	**6.97**
*2013	عدد البطالين	129 000	373 000	306 000	163 000	87 000
	(%)	**10.98**	**31.74**	**26.04**	**13.87**	**7.40**

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الحوصلة الاحصائية (1962-2011)، ص61-71.

(*)- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، النشاط و الشغل و البطالة للسداسي الرابع لسنة 2013، العدد 653، ص6.

من خلال المعطيات السابقة نجد أن البطالة تمس بدرجة كبيرة فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بنسبة قدرت سنة 2000 بـــ 77.94% لتنخفض سنة 2013 إلى 69.12%، وفي هذه الفئة التي تضم ثلاث فئـــات عمريـــة خماسية، نلاحظ أنه بالنسبة للفئة العمرية الأولى (15-19) شهدت انخفاضا كبيرا في نسبتها، حيـــث انخفضـــت مـــن 25.49% سنة 2000 إلى 8.95% سنة 2011 ثم ارتفعت قليلا لتبلغ نسبة 10.98% سنة 2013 وهوانخفاض نسبي ملحوظ، وفيما يخص الفئة العمرية الثانية (20-24) فلم تشهد نسبتها تغيرات كبيرة، حيث تراوحت نسبتها في مختلـــف السنوات بين 29% و33%، وهي تعتبر الأكبر نسبة مقارنة بالفئتين العمريتين الأولى والثالثة، وذلك راجع إلى ظـــاهرة التسرب المدرسي التي تشهدها المؤسسات التربوية، بالإضافة إلى الطلبة المتخرجين من الجامعات والمدارس ومعاهـــد التكوين المهني، أما بالنسبة للفئة العمرية الثالثة (25-29) فشهدت ارتفاعا مـــن 22.1% ســـنة 2000 لتصـــل إلـــى 31.23% سنة 2010، ثم انخفضت قليلا سنة 2013 لتصل إلى نسبة 26.04%، والتي يمكن ارجاع سبب ارتفاعهـــا إلى طول مدة البحث عن العمل التي ارتفعت مقارنة بما كانت عليه سابقا، أما بالنسبة للذين تتجاوز أعمارهم 30 ســـنة، نلاحظ أن نسبة العاطلين عن العمل تمس أكثر الفئة العمرية (30-34) سنة بنسب تراوحت بين 10% و13%، لتبـــدأ هذه النسب في التناقص بالنسبة للفئات العمرية الأخرى، و بالتالي فإن هذه الأرقام تبين جليا تأثير البطالة في تأخير سن الزواج.

✓ **أزمة السكن:** إن تفاقم أزمة السكن في الجزائر نتيجة عدة عوامل و منها الزيادة السكانية المتسارعة والتحضر و التأخر في الانجاز قد أثر سلبا على الكثير من الشباب و أدى الى تأخير سن زواجهم، خاصة مع ارتفاع نسبة السكان المقيمين في الحضر، الأمر الذي أدى الى ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية وتعقد الحياة بها، كما أن نمط السكنات الحالية و ضيقها قد ادى الى حصول الكثير من المشاكل وسط العائلات، و مع غلاء كراء المساكن و عدم قدرة الكثير من الموظفين للجوء الى هذا الحل، برزت ظاهرة الطلاق الذي ارتفعت معدلاته في السنوات الأخيرة في المجتمع الجزائري وتجاوزت عدد حالاته 50 ألف حالة سنويا، وعليه فإن أزمة السكن قد أثرت كثيرا على الشباب حيث أصبح الحصول على مسكن أو على الأقل غرفة وسط العائلة لإتمام الزواج حلما لدى الكثيرين مما دفع بالشباب الى العزوف عن الزواج أو تأخيره قصرا لا اختيارا ريثما يتوفر الحد الأدنى لذلك.

✓ **ارتفاع المهور وتكاليف الزواج:** إن ارتفاع المهور وغلائها أصبح ظاهرة تحتاج الى نظر، و ربطها الكثيرون بارتفاع و غلاء الذهب الذي يعد بالنسبة اليهم أمرا ضروريا لكل بنت مقبلة على الزواج، حيث أصبح التفاخر و التباهي بغلاء المهور و الرياء الاجتماعي الزائف من السلبيات التي انتشرت بين الناس، وقد أخذت المهور ترتفع منوقت لآخر مما جعل كثيرا من الشباب غير قادرين على تحمل وزرها، حيث أن كثير منالعائلات أصبحت تتفاخر بقيمة المهور كما أنها أصبحت مثل التجارة وكأنك في سوق للبيع و الشراء،إضافة الى ذلك نجد أنه من العقبات التي تواجه المقبل على الزواج التكاليف المادية المرتفعة التي أصبحت ترهق الشباب كثيرا، وتجعل محاولة التفكير في الزواج يائسة تحتاج الى سنوات حتى يستطيع تحقيق متطلباته من مسكن و تأثيث الى الوليمة، و مصاريف الزواج ككل، والواقع أن تغير العادات و التقاليد التي تعد من صنع الناس أنفسهم هي من أدى الى هذا الوضع، فالناس أنفسهم هم من عسروا ما يسره الله عز و جل و عقدوا ما سهله الله، بما وضعوه من تكاليف و شروط عجز الكثيرون عن تحقيقها، و قد غاب عن ذهنهم مفهوم تأسيس الأسرة و المودة و الرحمة و الاستقرار و السكينة التي يهدف اليها الزواج، و حل محلها المفهوم المادي خاصة ما تعلق بالكماليات التي أصبحت ضروريات كتلك المتعلقة بالأثاث و اقامة الأعراس في قاعات الحفلات، و الحلويات بأشكالها و أنواعها.

✓ **مشكلة اختلاف التصورات عن شريك الحياة:** تختلف النظرة لشريك الحياة باختلاف مستوى الثقافة والتعليم، المرحلة العمرية، و مستوى الطموح و طبيعة الوسط الاجتماعي و الأسري و المهني الذي يتفاعل في الشخص، و يؤثر الاعلام المرئي و المسموع و الانترنيت على مفاهيم الفتيات في شريك الحياة، و قد ترفض كثير من الفتيات الخاطبين بانتظار فارس الأحلام الذي وضعته الأفلام في مخيلتهن و تحاول الفتاة الانتظار و تأجيل الارتباط رغبة بانتظار الشريك الذي تحلم فيه، و قد يكون تفكير الفتاة سببا في عنوستها[16]، نفس الشيء بالنسبة للشباب، فقد يجد الشاب من هي جميلة و متدينة و لكن مستواها العلمي لا يناسبه، و قد يجد من تتوافق مع مستواه العلمي و الاقتصادي لكنها لا تحظى بالقبول النفسي، الى غيرها من الحالات التي تكثر بين الشباب.

لذا يعد اختيار شريك الحياة اساسا مهما في العلاقة الزوجية فيما بعد، لما له من تأثير على التوافق بين الزوجين و تحديد مستقبل الأسرة و استقرارها و مدى سعادة أفرادها، فكلا من الشاب و الفتاة يضع تصورات و شروطا خاصة لمن يريد الارتباط به، و غالبا ما تكون تلك التصورات مثالية لا تجتمع كلها معا، فكل طرف يريد أن يكون الطرف الآخر جميلا متعلما و مثقفا غنيا متدينا و ذا حسب و نسب و غيرها من المواصفات، مما سيصعب كثيرا الوصول الى توافق نفسي وعاطفي فيما بعد، فالتصورات المثالية تؤدي الى تأخير سن الزواج بالنسبة للشباب و الى تفويت الكثير من الفرص بالنسبة للفتاة، كما يزيد من الخوف من الاقبال على الزواج للطرفين، و الحل لهذا المشكل نجده في المعايير التي وضعها الاسلام و حددها في الكثير من الأحاديث والأقوال المأثورة، و منها قوله صلى الله و عليه و سلم: (تُنْكَحُ

الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ)،و قوله أيضا: "إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير".

✓ **العلاقات العاطفية قبل الزواج:**تعد التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع و مست القيم و العادات و التقاليد، إضافة الى النقلة النوعية في وسائل الاتصال الحديث و انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، و تنوع القنوات الفضائية من الأمور التي جعلت العالم مفتوحا على مصراعيه، و أدت الى انتشار العلاقات العاطفية قبل الزواج، و التي قد لا تكتمل لأسباب مختلفة ترجع الى عدم القدرة على تحقيق الارتباط لظروف اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية، مما يعرض الطرفين الى صدمات نتيجة تلك التجارب الفاشلة، و يظل الطرفين أو أحد الأطراف بدون زواج لأنه فشل في إقامة علاقة عاطفية بآخر لحبه و تعلقه بمن أحب من قبل، و بالتالي يؤدي الى تأخر سن الزواج للطرفين.

✓ **سهولة تحصيل المتعة الجنسية:**يهدف الزواج الى تحصين النفس البشرية و ضبط شهواتها الجنسية في إطار شرعي مباح ومحدود، غير أن انتشار الفضائيات وسهولة الوصول الى المواقع الاباحية في الانترنيت و انتشار اللباس غير المحتشم يضاف اليه ضعف الوازع الديني لدى الشباب، كل هذا قد أدى لسهولة التمكين من المرأة و الوصول اليها بغير مقابل و بدون حرج، و زاد من انتشار العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، و ما الأرقام التي نسمعها من جهات رسمية عن ارتفاع عدد الأطفال غير الشرعيين و التي تقدر بأكثر من 5000 طفل غير شرعي سنويا لخير دليل على ذلك، و ارتفاع نسب الأمهات العازبات في مجتمعنا، يضاف اليها قضايا الخيانات الزوجية والأطفال الذين يتم قتلهم بعد ولادتهم، " فقد أصبح الشباب قادرا على إقامة علاقات محرمة مع الفتيات تتفاوت في عمقها و طبيعتها، فيشعر بعدم الحاجة الملحة للزواج و بالتالي يرجئ الزواج قد استطاعته لأنه يعلم يقينا أن المجتمع يقبل أن يتزوج الرجل مهما كان سنه بفتاة صغيرة وقتما شاء، في حين ينظر بتوجس الى فتاة التي تتزوج من هو أصغر منها أو يتأخر زواجها، و هذا يعد سببا مهما في تأخر سن زواج الفتيات"[17].

✓ **النظرة السلبية للحياة الزوجية و الخوف من تحمل المسؤولية:**لا شك أن الحياة بعد الزواج تختلف كثيرا عن قبله، فالزواج هو تحمل مسؤولية لما يتطلبه من امكانيات مادية للوفاء بالمتطلبات و الواجبات الاجتماعية والأسرية التي هي في تزايد دائم، إضافة الى الامكانيات المعنوية التي تعني النضج و الوعي بمواجهة مشكلات الحياة من تربية أبناء تربية سليمة، والمحافظة على استقرار الأسرة و استمرارها، لذا ينظر البعض ممن يرفضون فكرة الزواج الى الحياة الزوجية على أنها عبارة عن حياة مملة و روتينية، مستندين في ذلك الى ما يتداوله أقرانهم المتزوجون من أن الحياة قبل الزواج هي أفضل الفترات للحرية الكبيرة التي يتمتع بها الأفراد و خلوها من تبعات تحمل المسؤولية الأسرية سواء المادية أو المعنوية، أو قد يعود ذلك الى التنشئة الاجتماعية التي عاشها الأفراد ذكورا أو إناثا، خاصة إذا نشأ الابناء في جو عائلي مكهرب تتكرر فيه المناوشات و الخلافات بين آبائهم، لترسم لهم صورة سوداء عن العلاقة الزواجية و تربطها بالمشاكل و الخلافات الدائمة، وبالتالي فإن التنشئة الاجتماعية تعكس الى حد كبير توجهاتهم المستقبلية و نظرتهم الى الزواج. و هنا يتجلى دور الأسرة في غرس المفاهيم الصحيحة لدى أبنائها عن الأسرة والزواج بوصفه سكنا و مودة ورحمة قبل أن يكون شكليات و مظاهر سرعان ما تزول.

✓ **اختلاف تكافؤ بين الزوجين:** قدر يصادف المقبل على الزواج شابا أو فتاة صعوبات يفرضها عليه الواقع تدفع به الى القبول بزواج غير متكافئ، يختلف عن نظرته و قناعاته و لا يقوم على اسس صحيحة، فإذا تقدم الشاب لخطبة فتاة و رفض طلبه من أهلها و تكرر معه لمرات عديدة، قد يدفعه ذلك بالقبول بعد العناء بمن لا تناسبه، و كذلك بالنسبة للفتاة إذا تجاوز سنها الثلاثين فما فوق فإنها تبدأ شيئا فشيئا في التخلي عن شروطها و مواصفاتها التي كانت ترغب في أن تكون فيمن يتقدم لخطبتها، ونتيجة للضغوط التي تمارس عليها داخل الأسرة و المجتمع، تجدها تقبل برجل لمجرد

الزواج فقط متخلية عن المكانة الاجتماعية و العلمية و المادية، مما يجعل التفاوت بينهما يؤدي الى عدم التفاهم في أمور الحياة أو التعنيف المستمر.

✓ **انتشار بعض العادات و الطباع المشينة في المجتمع:** تسود مجتمعاتنا بعض العادات و الطباع البالية التي ربما ورثوها أن الآباء و الاجداد، لكنهم لم يراعوا أنها لا تصلح في وقتنا هذا، و قد أثرت على الكثير من الشباب خاصة من الفتيات و أدت الى تأخير سن زواجهم أو ربما فوتت عليهم فرص الزواج المناسب، نجد منها:

- رغبة الكثير من الآباء في الابقاء على بناتهن العاملات بهدف الاستفادة من رواتبهن الشهرية و الاستيلاء عليها لتغطية مصاريف الأسرة، حيث يرفضون كل من يتقدم لخطبتهن متحججين بأسباب واهية، كأن الشخص غير مناسب في مستواه العلمي أو الاجتماعي، و تكرر رد الخاطبين يدفع فيما بعد فيمن يفكر بخطبة تلك الفتاة بالعزوف عن فكرته لأن الذين سبقوه قد تم رفض طلبهم و بالتالي تدفع الفتاة الثمن فيما بعد سواء بتأخرها في الزواج رغم الفرص الكثيرة التي كانت مناسبة، أو تنازلها عن شروطها و قبولها فيما بعد بأي كان.
- قد تمر بعض الأسر بحالات خاصة كأن ينفصل الوالدان بالطلاق، أو تتوفى الزوجة و لا يتسن للوالد أن يعيد الزواج، فتوكل مسؤولية الاشراف على تربية الاخوة الى البنت الكبرى، و يرفض الأب تزويج ابنته بحكم أنها تعينه في تربية اخوتها و ليس له بديل آخر، مما يؤخر زواجها و يجعلها تدفع ضريبة اجتماعية لم تكن مسؤولة عنها.
- من العادات التي لا تزال منتشرة في مجتمعنا تزويج الأكبر سنا، و تمس هذه العادة الفتيان والفتيات، حيث يتدخل أولياء الأمور بمنع الأصغر سنا من تجاوز أخيه اعتبارا منهم أن هذا ينقص من احترامه في الأسرة و أمام أقرانه، و أنه يجب تزويج الأكبر بمساعدته خاصة إذا كان بطالا و عاجزا عن توفير متطلبات الزواج، مما يؤخر اخوته الآخرين و يدفعهم للزواج في سن متأخر، و نفس الشيء بالنسبة للفتيات، حيث أنه إذا كثر الخاطبون على الأخت الصغرى و إن كانوا مناسبين لها، يتم رفضهم ظلما بحجة أنه يجب تزويج الكبرى أولا.
- هناك بعض العادات التي لا تزال منتشرة في مجتمعنا و هي حجز البنت لأحد أقاربها كابن عمها أو ابن خالها، بحجة أنه أولى بها من الغريب، وقد تدفع البنت الثمن فيما بعد إذا عزف عنها أو لم يستطع الزواج في هذا التوقيت لعدم قدرته على توفير شروطه أو حدثت خصومات عائلية، فتظل الفتاة محجوزة له فقط و هو لا يريدها و هي لا تريده، خاصة إذا انتشر ذلك الخبر وسط المجتمع الأمر الذي يؤدي الى عزوف الخاطبين عنها.
- من العادات التي تؤدي الى تأخير سن الزواج للفتيات تمسك الاهل بشروط معينة في زواج بناتهم، خاصة لدى العائلات التي تحظى بوضع اجتماعي و اقتصادي مرتفع، كاشتراط أن يكون الخاطب غنيا أو من مستوى تعليمي معين أو يشتغل في منصب عالي و غيرها من الشروط الصعبة التي تفوت الكثير من الفرص على الفتاة، واصرار الاهل على ذلك حتى لا يقلل من شأنهم من وجهة نظرهم، و لا يبالون بذلك حتى و لو تأخرت الفتاة في سن زواجها، و تجدهم يفضلون بقائها بدون زواج على أن تتزوج من لا يناسبهم اجتماعيا و اقتصاديا.
- و من العادات التي نجدها محصورة في بعض المجتمعات فقط، و هي موروثة عن الاجداد، تزويج الفتاة من قبيلتها أو من عرقها، و إن كان الهدف من اتباع ذلك المحافظة على التماسك القبلي أو العرقي، إلا أنه غير مشروع خاصة إذا جاء للفتاة من هو أكفأ لها، مما يؤخر سن زواجها.

✓ **أسباب متعلقة بالقوانين:** تلعب القوانين دورا هاما في تنظيم حياة المجتمع، خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بالأسرة و بنائها، و التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تأخير سن الزواج لدى الشباب، فنجد اشتراط وثيقة الخدمة الوطنية في ملفات الشغل يعد عائقا كبيرا للشباب في الحصول على عمل، خاصة أولئك الذين يرفضون أداء واجب الخدمة الوطنية لأسباب تخصهم، كما ان وضع قيود جديدة على تعدد الزوجات في التعديلات التي جاء بها قانون

الأسرة الجزائري سنة 2005، وخاصة في المادة (08)[18]و الذي تشترط موافقة الزوجة الأولى للزواج بالتالية، إضافة الى موافقة القاضي بسلطته التقديرية، مما دفع بالكثيرين للتحايل على القانون و خرقه باللجوء الى تبني الزواج العرفي الذي انتشر في أوساط المجتمع بمخلفاته و أعبائه التي غالبا ما تتحملها المرأة و الأبناء بحرمانهم من حقوقهم المشروعة، و قد ظهر ذلك جليا من خلال القضايا التي ظهرت للعلن بالمحاكم الجزائرية من خلال شكاوى الكثير من النسوة اللائي تضررن من حالات حمل غير معترف بها نتجت عن هذا الزواج. كما أن عدم وجود قوانين رادعة تهدف الى مكافحة الجرائم الأخلاقية المنتشرة في المجتمع جهارا نهارا في أماكن يعرفها الجميع كالغابات و المظاهر السلبية التي نراها أمام الأحياء الجامعية و غيرها، قد دفع بطالبي المتعة لممارسة طقوسهم دون مبالاة.

رابعا- الحلول المقترحة لمعالجة تأخر سن الزواج في الجزائر: إن اتساع رقعة هذه الظاهرة التي لا يمكن حصرها في مجتمع أو في منطقة معينة مع ما رافق ذلك من تحولات عميقة مست جميع نواحيه يحتاج الى جهد جماعي، و البداية تكون بالتفكير الجدي في إعطاء المسألة الأهمية التي تحتاجها، ومن ثم البداية بالقضاء أو على الأقل التخفيف من حدة بعض مسبباتها، و فيما يلي بعض المقترحات التي يمكنها أن تخفف من تأخير سن الزواج:

- **التشجيع على الزواج:** ويكون ذلك من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي للشباب، فالدعم المادي يكون من خلال توفير الشغل لهم الذي يعد عائقا كبيرا، فارتفاع معدلات البطالة خاصة بين الشباب كان من أكبر العوائق، خاصة مع ارتفاع المستوى المعيشي وتدني رواتب بعض المهن الأمر الذي يعرقل تحقيق متطلبات اتمام الزواج، كما أن توفير السكن بصيغ تسمح بالتسديد بالتقسيط والتحكم في أسعار الكراء وخفضها سيساهم في الاقبال عليه، أما الجانب المعنوي فيكون من خلال استغلال الفضاءات المختلفة لتوعية الشباب ومنها المساجد، لما تحظى به من اهمية و قدرة على الواصل مع الناس، وذلك باستحضار البعد الديني في المسألة ووضع خطط مبرمجة تساعد في الجانب التربوي والتوعوي والارشادي، بدأ بالحث على التكفل العائلي و الأسري المتزن للأبناء البالغين من الناحية المادية و المعنوية، و الاعتماد على غرس القيم و العادات الايجابية في تربيتنا للأبناء غير المتزوجين من خلال البناء السليم للأفكار و إعطائهم النظرة الصحيحة لمفهوم الزواج، كما أن التركيز على مكانة المسجد يبدأ بالانتقاء الجيد للأئمة من خلال اشتراط النوعية والكفاءة، والرفع من مستوى الخطاب المسجدي في أن يكون الخطاب موجها لأولياء الأمور للحد من الطقوس التي أصبحت تفرض على الزواج وزادت من تعقيداته بالتماس البساطة وتيسير الأمور بعيدا عن التعقيدات و مظاهر الترف، و النهي عن المغالاة في المهور، و تغيير المفهوم المادي للزواج السائد عند البعض، و ترسيخ المفاهيم الدينية التي تحض على الزواج كحصانة للشاب و ستر للفتاة، مع احترام الاعراف و التقاليد الاجتماعية و التجاوز و التخلي عن السيء منها و اعتبار الزواج مصاهرة و قربى وتقوية للعلاقات الاجتماعية، كما أن استغلال مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ناشطة في هذا الميدان و غيرها يساعد في تحسيس الشباب بأهمية الزواج و بناء الأسرة و تحمل المسؤولية و جدية التفكير في ذلك، كذلك يعد استغلال وسائل الاعلام الحديثة والمختلفة من قنوات فضائية وإذاعات وفضاءات الانترنيت مجالا واسعا و مفيدا و مؤثرا في المجتمع بإمكانه لعب دور كبير في توجيه الشباب وأوليائهم من خلال فتح نقاشات جادة وهادفة تبدأ بالإصغاء الجيد لمتطلبات فئة الشباب وطموحاتهم، ومن ثم العمل على تقديم المشورة والبدائل الفاعلة من قبل مختصين وفاعلين في هذا الميدان، اضافة الى تفعيل التواصل بين الجمعيات منظمات المجتمع المدني و الجهات الرسمية التي تهتم بمؤسسة الزواج من خلال القيام بحملات توعوية عن طريق المحاضرات و الندوات و اللقاءات، و نشر ثقافة الزواج كمؤسسة شرعية اجتماعية تربوية، كما يساهم الاعلام الهادف و البديل في عدم تعرض المجتمع للإعلام الغربي و أنماط الثقافة الغربية التي يراد لها أن تسود، كما أن الجامعات و

مراكز البحث و الدراسات يمكنها أن تلعب دورا هاما للغاية في المشاركة في هذه العملية من خلال توجيه البـــاحثين و الطلبة في الدراسات العليا في الجانب الميداني لإيجاد حلول لمثل هذه المشاكل الاجتماعية.

- **القضاء على بدائل الزواج**[19]**:**ونعني بذلك خصوص الآفات الاخلاقية و العلاقات خارج نطاق الزواج و كذا المواقع والقنوات الاباحية، و يأخذ ذلك منحنيين منحى قانوني و منخى رقابي و تقني.

المنحى القانوني: ويكون بوضع نصوص قانونية واضحة لتجريم الزنى، و ما نص عليه قانون العقوبات من اشـــتراط وجود محضر للعقاب لا يساعد على ذلك، فكان يجب استعمال طرق إثبات أخرى لا يطعن فيها مثـــل الحمـــل بالنســـبة للأمهات العازبات، وكذلك الاعتراف، وعدم تعليق المتابعة في زنا أحد الزوجين على شكوى الطرف الآخر، بالإضـــافة الى ذلك يجب توسيع مفهوم الاساءة الى الآداب العامة لتشمل الجوانب الأخلاقية الأخرى التي تقل عن الزنا ولكنهـــا لا تؤدي اليه حسب المجرى العادي للأمور كتسكع الرجال و النساء في الخلوات و الشعاب و الشواطئ المهجورة.

المنحى الرقابي والتقني: و نعني به حجب المواقع الاباحية على شبكة الانترنيت، ومراقبة مقاهي الانترنيت المصـــممة في العادة بشكل يسمح بممارسة و مشاهدة الشذوذ من خلال الصناديق المغلقة لكل من يدخل تلك القاعات، حيث لا يطلع عليه فيها أحد من البشر، و كذا مراقبة الفنادق و الحمامات و أماكن الاصطياف و المنتزهات و الحدائق العمومية.

- **تشجيع فكرة الزواج الجماعي:** تهدف فكرة الزواج الجماعي الى اظهار أهمية الزواج من الناحيـــة الاجتماعيـــة، و تحفيز المجتمع على تبسيط سبل الزواج و تيسيرها، و إعطاء مثال حي على التعاون و التكافل و العمل علـــى التغييـــر الاجتماعي الخاص بمناسبات الزواج المؤدية الى التواضع و البساطة، كما تساهم الفكرة في خفض المصاريف المتعلقـــة بحفلات الزواج و الولائم التي تكلف الكثير، و نجد هذا النوع من الزواج منتشر كثيرا في مناطقنا الصحراوية خاصـــة، و التي لا زالت تحافظ عليه و تعمل على دعمه و ترسيخه لدى الشباب لما له من عديد الفوائد.

- **إنشاء صندوق الزواج:**يعد إنشاء صندوق الزواج من أبرز الممارسات التي تهدف إلـــى المســـاهمة فـــي تحقيـــق الاستقرار العائلي للمجتمع، تكون تحت رقابة الدولة، على أن تقبل التبرعات من المحسنين و رجال الأعمال القـــادرين، مع امكانية قبول الصندوق لجزء من أموال الزكاة، وتهدف الى دعم الشباب المقبل على الزواج دعما ماديا، ومساعدتهم على العفة والطهارة وتكوين أسرة بعيداً عن الأمراض النفسية والاجتماعيةمن خلال التخفيف عليهم من أعباء الـــزواج، وبالتالي بداية حياتهم الزوجية دون ديون أومشكلات اقتصادية والتي تزيد من احتمالات وجود نزاعات وخلافـــات قـــد تؤدي إلى الطلاق، كما تهدف إلى تشجيع الشباب على الزواج وتسهيل إجراءاته، وتوفير ظروف نفسية مريحة تساعدهم على تحقيق بداية سعيدة ومستقرة للحياة الزوجية، و بالتالي المساهمة في تقليل نسبة العنوسة وتأخر سن الـــزواج، إلـــى جانب المساهمة في تقليل نسب الطلاق.

خاتمـــة:

إن مشكلة تأخر سن الزواج تمس الأفراد والجماعات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما أنها تشمل الجنســـين معا وتكاد تصل الى درجة الاستفحال، لذا فإن متابعتها بالدراسة والتحليل والنقد والمعالجة يعد أمرا ضـــروريا لتـــدارك جوانبها السلبية و تأثيراتها الاجتماعية، النفسية و الأخلاقية، وهي لن تحل بالسهولة لأنها نتيجة مركبة من عدة مشكلات أخرى لاجتماعية، اقتصادية، تربوية و سياسية ترسخت في مجتمعنا، وحلها يكون بدا بالأسرة التي تعـــد أســـاس بنـــاء المجتمع، من خلال الأولياء الذين بإمكانهم تحمل عبء هذه المسؤولية من الناحية التوجيهية والتربوية لأبنائهم بتيســـير أمور الزواج والعودة الى شرعنا الاسلامي الذي يحث عليه ويرغب فيه ويدعو الى تيسيره بتقليـــل المهـــور و تجنـــب الاعباء المادية الزائدة عن طاقة الأفراد، كما يجب على الأولياء تربية بناتهم على أن الزواج مسألة نصيب إذا تم فهـــو

خير لهم، وإذا تأخر فهذا لا يلغي مكانتها الاجتماعية لديهم، ولابد من التسليم بأمر الله وتقوية العامل الاخلاقي والتربوي والديني لدى الابناء، لأن الانحراف خاصة في سن الشباب من المشاكل التي يعاني منها المجتمع بسبب تأخر سن الزواج.

كما ان الدولة بمؤسساتها وقطاعاتها تتحمل جانبا مهما من مسؤولية حل هذه المشكلة من خلال رفع الوعي المجتمعي فيما يتعلق بظاهرة العنوسة أو تأخر سن الزواج، وعليها أخذها بعين الاعتبار من خلال تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشباب الجزائري بتوفير الشغل وتدعيمهم للحصول على السكن، و إعطاء الأهمية اللازمة للمؤسسات الدينية و التربوية قصد تثقيف و ارشاد و توجيه الشباب و حثهم على الزواج و تسهيل أموره بدعمها المادي من خلال القروض غير الربوية القابلة للتسديد، و كذا تشجيعها ومساهمتها في الدعم المادي لحفلات الزواج الجماعية بإنشاء صندوق الزواج و الاشراف عليه، واستخدامها لوسائل الإعلام الحديثة بمختلف فضاءاتها في ذلك، و كذا الاستعانة بالجانب القانوني في مجابهة الانحرافات الاخلاقية و التشديد عليها، إضافة الى التوجه للأكاديميين والباحثين المهتمين بها من خلال تسليط الضوء على الظاهرة و تناولها من مختلف الجوانب.

01- قائمة المصادر:

- معطيات الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).
- جامعة الدول العربية، المشروع العربي للصحة، 2008.
- الحوصلة الاحصائية(1962-2011)، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).
- الديوان الوطني للإحصاء – الاحصاء العام للسكان والسكن، التحقيق الوطني حول صحة الأسرة 2002، التحقيق الوطني متعدد المؤشرات 3- الجزائر2006.
- Nacer-Eddine HAMMOUDA, Kahina CHERIFI FEROUKHI, « La Nuptialité en Algérie : quelle transition ? », 6ème congré international de la population, 27sptembre au 02 octobre 2009, Marrakech, Maroc, http://iussp2009.princeton.edu/papers/93174

02- **الهوامش**:

[1]- http://arabic.tebyan.net . 16 janvier 2013.13:24

[2]- ميتشيل دينكن(1978)، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. إحسان محمد حسن، دار الطليعة، بيروت، ص138.

[3] - نبيلة المفتي، نادية علي الحرازي،(2005)، الزواج المبكر في المجتمع اليمني، المجلس الأعلى للمرأة اليمني، ص2.

[4] - قانون الأسرة الجزائري(1984)، دار المغاربية للنشر و التوزيع، باتنة، ص41.

[5]- أو بكر الجزائري(1985)، العلم و العلماء، دار الشهاب، الجزائر، ص51.

[6]- Roland Pressat, dictionnaire de démographie, paris, presse universitaire de France, 1979, p110.

[7] - عبد السلام الترميناني (1984)، الزواج عند العرب، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، ص158.

[8] - رحيمة شرقي، تأخر سن الزواج بين الاجبار و الاختيار، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد 15، جوان 2014، ص113.

[9]- Kouaouci Ali, familles, femme et contraception, Algérie, 1992, p135.

[10] - قانون الأسرة(2005)، القسم الثاني، الزواج، الأمر 05-02 المؤرخ في 2005/02/27، ص6.

[11]- المعجم الوجيز(2002)، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر.

[12]- عبد الناصر عوض(2001)، دور خدمة الفرد في مواجهة مشكلة العنوسة لدى الفتيات بالمجتمع القطري، المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر: الخدمة الاجتماعية و منظمات المجتمع المدني، جامعة القاهرة 2، ص1008.

[13]- عبد الفتاح عثمان، علي السيد،(2001)، الفئات الخاصة رؤية معاصرة للعمل الاجتماعي، مؤسسة نبيل للطباعة، القاهرة، ص306.

[14]- بداية المجتهد لابن رشد، كتاب الحجر، باب كتاب متى يخرجون من الحجر، و متى يحجر عليهم، و بأي شروط يخرجون؟، الجزء 2، ص740.

[15]- فايز عزيز محمد محاميد، اسباب العنوسة من وجهة نظر طلبة جامعة النجاح الوطنية، مجلة جامعة، المجلة 19، العدد 2،ص117.

[16]- فايز عزيز محمد محاميد، مرجع سابق، ص117.

[17]- م.أنيس شهيد محمد(2010)، الأسباب الاجتماعية لتأخر سن الزواج لدى المرأة العراقية – بحث ميداني بجامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد الثالث عشر، العدد04، ص17.

[18]- المادة (08): (الأمر رقم05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005): يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشريعة الاسلامية متى وجد المبرر الشرعي و توفرت و شروط و نية العدل؛ يجب على الزوج اخبار المرأة السابقة و المرأة التي يقبل على الزواج بها و ان يقدم طلب الترخيص بالزواج الى رئيس المحكمة لمكان مسكن الزوجية؛ يمكن رئيس المحكمة أن يرخص بالزواج الجديد، إذا تأكد من موافقتهما، و اثبت الزوج المبرر الشرعي و قدرته على توفير العدل والشروط الضرورية للحياة الزوجية.

[19]- منصور رحماني(2013)، ظاهرة تأخر سن الزواج في الجزائر الواقع و الأسباب و الآثار السلبية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، العدد التجريبي، مارس 2013، ص26-27.